

المباردة (19)

د. عبدالله يوسف سمير

الشراكة مع حلف الناتو

بعد سقوط الاقتصاد السوفييتي وانتفاء الحرب الباردة، أثار بعض الأعضاء في حلف الناتو وآخرون من خارجه مسئلة استمرار الحلف من عدمه، ولقد أقرز النقاش فريقيين، الاول يدعو الى انهاء الحلف كما هو الحال بالنسبة الى حلف وارسو الذي كان يضم الكتلة الشيوعية، بحجة انه لم يعد هناك مبرر للاستمرار. أما الفريق الآخر فلقد أصر على الإبقاء عليه، وذلك لاستمرار التهديدات العالمية التي واجهت سقوط الكتلة الشيوعية وتلاحق المستجدات الدولية بشكل سريع، مما يندرج بوجود أو تفاقم تحديات من نوع آخر، ولكون مفهوم الأمن الدولي قد تغيرت وتبدلت مدلولاته المؤثرة على الدول الأعضاء، حيث أصبح محصلا بمستجدات أخرى مثل الأمن الإنساني والبيئي والغذائي والمجمعي والاقتصادي وأمن الطاقة وغيرها، فلقد أثرت الدول الرئيسية في التناقض الإبقاء عليه مع تغيير في بنيتها الحركية ونقطة من الانحصار في البعد العسكري الى أبعاد أخرى سياسية وإنسانية تدخل في سياق المفهوم الشامل لأنهم كما تمت الإشارة إليه.

ومذ ذلك الحين قام الحلف بالتحرك في نسج العديد من التشاطات والتفاعلات البيئية والخارجية مع العديد من الدول، خاصة التي تحيط بآوروبا، فبمساعدة تمكن الحلف من استيعاب الكثير من الدول الأوروبية التي كانت من قبل في حاضنة الكتلة الشيوعية، تحرك التي مساحمة ما يعرف بالحوار مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط في عام 1994، والتي عرفت بـ «The Mediterranean Dialogue» التي اشترك فيها كل من مصر واسرائيل وموريتانيا والمغرب وتونس، ثم تم انضمام الأردن في عام 1995 والجزائر في عام 2000. وفي عام 2004 تم الاتفاق على ما يعرف باسم مبادرة استانبول للتعاون «The Istanbul Cooperation Initiative»، وفي عام 2005 انضمت الى هذه المبادرة كل من الكويت والإمارات وقطر والبحرين، وتضمن المبادرة التعاون في مجالات عديدة مثل الإصلاح في قطاع الدفاع والتخطيط الدفاعي والتعاون المدني والعسكري من أجل تحقيق الأمن، علاوة على التعاون العسكري من أجل تعزيز القدرات الدفاعية للأطراف جميعا. وأهم ما يميز هذه المبادرة هو التعاون من أجل مكافحة الإرهاب وتيسار المعلومات بين الأطراف، بالإضافة الى تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل.

مجلس الأمن، الأمر الذي يجعله مخالفا لما استقرت عليه موك ميثاق الأمم المتحدة التي تنظف عمنية العلاقة بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة مما يعد تعديا صارخا على قواعد وأحكام القانون الدولي. وإذا افترضنا ان الحلف قد تجاوز هذه المسئلة القانونية من باب ان الأقوى هو الذي يصنع القانون الدولي، فسان هناك مشكلة لوجيستية تتعلق بالجغرافيا التي يستطيع الحلف الإمتداد عليها في حال مواجهته لأحد نماذج التحديات والتهديدات المستجدة، خاصة ما يعرف بالارهاب الدولي الذي يوجد على أراضي دول ليست أعضاء في الحلف، مما يعيق الحلف في حركته للتعامل مع هذا الخطر ألا عبر اختراق سيادة هذه الدول، الأمر الذي يعد مخالفة، بل جريمة، في نظر القواعد والأحكام القانونية الدولية التي ارتضتها الدول. وفي ظل هذه الإشكاليات الحساسة خاصة لبعض الدول الأوروبية التي تحاول التمسك بأدبيات القانون الدولي، مثل ألمانيا وفرنسا، يبدو أن الحلف قد تمكن من التوصل الى حل وسط يمكنه من التمدد الجغرافي خارج نطاقه الإقليمي من خلال عقد سلسلة من التفاعلات مع دول العالم، خاصة المحيطة به والتي تعتبر ذات أهمية استراتيجية له، وهذا الحل هو الإمتداد من خلال التفاعلات الثنائية والجماعية التي يمكن أن تمثل مدخلا لحل المعضلة القانونية والجغرافية المشار إليها من دون أن يتم ضم الدول المتقادم معها تحت مظلة الحلف رسميا، ويعطي هذا الحل مرونة كافية للتحرك وفق الحاجة الأمنية والإستراتيجية، لكنه في المقابل يتطلب موافقة الدول الأخرى التي لابد من أن تحصل على بعض الامتيازات مثل المساعدة التكنولوجية والتزويد بالخبرات ذات الصلة بآمنها القومي، وهو الأمر الذي شجع الدول «المتوسطية» والشرقي أوسلمية على الانجذاب الى تفاعلات الناتو.

نقد شاركت مع زملاء لي من جامعة الكويت والمجتمع المدني الكويتي، قبل أيام، في الحوار مع إدارة الدبلوماسية والعلاقات العامة، وكان النقاش حول مختلف القضايا ناعما الى أبعد الحدود، ولقد عبرنا عن وجهة نظرنا حول العديد من التخوفات، خاصة المتعلقة بتبني تعريف متحيز حول الإرهاب وفق أنوصفة الغربية، والشك حول التواطؤ للتصنيع مع الكيان الصهيوني، وأسئلة أخرى تتعلق بتسويق السلاح الذي تنتجه الدول الأعضاء في الحلف، وما نسوي ذلك من انتقادات وملاحظات، والصحيح ان العديد من هذه التخوفات والشكوك قد تبددت أو خفت حديثا بعد اللقاءات المتفرقة، لكنها ستبقى عالقة في جو العلاقة ما لم تحل بعض المسائل التي تهدد الأمن الإقليمي، خاصة التي تتعلق بالجزائر والتصفيات الجسدية والمادية التي يقوم بها الكيان الصهيوني المدعوم إجمالا من الدول الغربية. وان كانت هناك مصلحة كبيرة في التعاون مع حلف الناتو حول ملفات عديدة تتعلق بأمن الطاقة والقضاء على الإرهاب والتحديات الجيوسياسية والتدريب والدعم التكنولوجي والعلمي الذي تقدمه هذه المنظمة، إلا ان الأسئلة تبقى ماثلة وعلى رأسها، ماذا نريد نحن من الناتو؟ وماذا يريد هذا الحلف منا؟ نريد الصراحة حتى نستطيع التفاهم على أرضية تعاون صلبة يمكنها أن تتمر في تحقيق الأمن للجميع، وأخيرا، نرحب بضيوفنا من الحلف الذين أتوا للحوار، ونأمل أن يكون ذلك مخرلا لخير الجميع في تحقيق ما تصبو اليه البشرية قسي نشر العدالة والسلام والتعاون من أجل الإنسانية.

a-sahar1961@hotmail.com